S/AC.44/SR.91/Add.4

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 July 2022
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)

محضر موجز للجزء الخامس* من الجلسة 91 (المفتوحة)

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 2 حزيران/يونيه 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد سانشيز كيسليش ..... (المكسيك)

ثم: السيد دي لا فوينتي راميريز ..... (المكسيك)

المحتويات

الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) *(تابع)*

إقرار جدول الأعمال

مناقشة مواضيعية بشأن المساعدة والتعاون مع المنظمات الدولية *(تابع)*

مناقشة مواضيعية بشأن الرصد والتنفيذ على الصعيد الوطني والشفافية والاتصال الإعلامي

اختتام الاستعراض

* يصدر المحضران الموجزان للجزأين الثالث والرابع من الجلسة، المعقودة يوم الأربعاء 1 حزيران/يونيه 2022، في الوثيقتين S/AC.44/SR.91/Add.2 و S/AC.44/SR.91/Add.3.

ويصدر المحضران الموجزان للجزأين الأول والثاني من الجلسة، المعقودة يوم الثلاثاء 31 أيار/مايو 2022، في الوثيقتين S/AC.44/SR.91 و S/AC.44/SR.91/Add.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-08474 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك)، تولى الرئاسة السيد سانشيز كيسليش (المكسيك).

استؤنفت الجلسة الساعة 10:15.

الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) *(تابع)*

إقرار جدول الأعمال

1 - *أُقرّ جدول الأعمال.*

مناقشة مواضيعية بشأن المساعدة والتعاون مع المنظمات الدولية *(تابع)*

2 - **السيد خالدي** (المراقب عن الجزائر): قال إن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) يجب أن يسفر عن توصيات عملية من شأنها أن تعزز بناء قدرات الدول كوسيلة لضمان التنفيذ العالمي للقرار 1540 (2004). ومن الأهمية بمكان تحقيق أهداف القرار من خلال التعاون. وتمثل المساعدة المحددة، ولا سيما المساعدة المقدَّمة للبلدان النامية، شرطا مسبقا للتنفيذ. ويمكن النظر في تزويد اللجنة بمواردها المالية الخاصة كوسيلة عملية لدعم طلبات المساعدة التقنية المحددة.

3 - وأشار إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق تنفيذ هذا القرار. وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في النظر في تعزيز التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية، مما سيساعد على تنسيق التنفيذ فيما بين المناطق ويتيح فرصة لوضع برامج محددة ومصممة خصيصا لهذا الغرض، بالاشتراك مع الآليات الإقليمية ذات الصلة، تأخذ في الاعتبار احتياجات وقدرات كل منطقة على حدة.

4 - ومضى قائلا إنه يجب إدماج خصوصيات الدول في عملية المساعدة، بما في ذلك عن طريق إدراجها في مصفوفة اللجنة. وليس من المناسب دائما استخدام نموذج موحد لطلبات المساعدة الواردة من الدول الأعضاء؛ ولذلك يوصى بشدة بإجراء مشاورات محددة الأهداف مع الدول التي تطلب المساعدة. وأضاف قائلا إن اللجنة قد تحدد المجالات التي لا تندرج في فئة المساعدة أو فئة التعاون، أو التي ربما يمكن اعتبارها مندرجة في كلتا الفئتين. وعلى سبيل المثال، طلبت الجزائر تقديم الدعم لمشروع تعاون على الصعيد الإقليمي من أجل مواءمة قائمة المنتجات الكيميائية الحساسة، ولكن اللجنة رأت أنه مشروع مساعدة.

5 - وكثيرا ما تنظر اللجنة إلى مفهوم المساعدة من حيث مقدم الطلب ومقدم المساعدة، ويتمثل دور اللجنة في التوفيق بينهما. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأن دور اللجنة ينبغي أن يتجاوز هذه النظرة الثنائية ليشمل منظورا أوسع نطاقا بشأن التعاون. فعلى سبيل المثال، يمكن لفئة ثالثة من الدول أن تسهم من خلال تشكيل ثلاثي.

6 - وقال إن اللجنة لا ينبغي لها أن تعتمد على خبرة منظومة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فحسب لأغراض المساعدة أو التعاون. وينبغي النظر في استخلاص الدروس من تنوع الآليات في إطار الاتفاقيات الدولية القائمة. وسيكون من المفيد وضع نهج يعزز المساعدة الفردية، مما يسمح بالتفاعل الكامل مع البلد الذي يقدم الطلب.

7 - وأشار إلى التعليقات التي أبداها المراقب عن كندا في اليوم السابق بشأن دور وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في التوفيق بين طلبات المساعدة والتعاون والعروض (انظر S/AC.44/SR.91/Add.3)، فقال إن ثمة حاجة إلى روح التعاون على نطاق أوسع لا يقتصر على التعاون بين اللجنة وآليات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات الدولية، أو على مجرد تقديم المساعدة. والواقع أن المساعدة لا تشكل سوى أداة واحدة من أدوات التعاون المتاحة في إطار القرار 1540 (2004). وتعتبر مشاورات اللجنة مع المنظمات ذات الصلة أداة أخرى من هذا القبيل. ومثال وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وثيق الصلة بالموضوع لأن المساعدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعاون في تلك الآلية. وقال إن الوحدة تدير قاعدة بيانات للعروض والطلبات فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية، التي تتعلق بتبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية. والفعالية لا تتوقف على اتخاذ تدابير فعالة على الصعيد الوطني فحسب، وإنما تتوقف أيضا على تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الجماعي من شأنها أن تتجلى في تخفيض المخاطر العالمية إلى حد كبير.

8 - وتساءل عن الكيفية التي تعتزم بها اللجنة مراعاة خصوصيات الدول في إطار التعاون والمساعدة، وعما إذا كان هناك أي تفسير للتباين الحاصل بين ارتفاع عدد العروض وانخفاض مستوى الطلب على المساعدة والتعاون.

9 - **السيد بروير** (منسق فريق الخبراء): قال إن فريق الخبراء يدرك مسائل الخصوصية ويوجه عمله ضمن أطر التعاون والمساعدة وفقا لذلك. فعلى سبيل المثال، أخذ فريق الخبراء في الحسبان مسائل الخصوصية المتعلقة بالأسلحة النووية عند وضع المصفوفات المنقحة.

وهي مسألة هامة تتطلب مزيدا من التطوير، ولا سيما في ميدان الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

10 - وذكر أنه فيما يتعلق بالتباين الحاصل بين الطلبات والعروض، فإن آلية المساعدة تعمل ببطء إلى حد ما. وهناك مجال لمحاولة زيادة وعي الدول بالآلية، وربما إمكانية التواصل مع الدول الأعضاء بشكل استباقي لاقتراح مشاريع مساعدة على أساس المصفوفات المنقحة. بيد أن الخبراء سيحتاجون إلى إذن من اللجنة للقيام بذلك.

11 - **السيد القيسي** (المراقب عن الأردن): أشار إلى التعليقات التي أدلى بها المراقب عن كندا في اليوم السابق بشأن عملية طلب المساعدة (انظر S/AC.44/SR.91)، فقال إن وفد بلده فوجئ عندما علم أن مقدمي المساعدة لم يتلقوا في بعض الحالات أي رد أو إقرار عند التماس مزيد من المعلومات من اللجنة بشأن مقترحات المشاريع من أجل تلبية طلبات المساعدة. وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد من فريق الخبراء عن العقبات الشائعة التي يواجهونها في هذا الصدد، وما إذا كان بطء المراسلات يشكل إحدى تلك المشاكل. وتساءل عما إذا كان من الممكن وضع جدول زمني لعملية المساعدة، بحيث يكون مقدمو المساعدة وطالبوها على حد سواء على علم بالأطر الزمنية المعنية.

12 - **السيدة كونتريراس** (المراقبة عن الأرجنتين): رحبت بالروح البناءة والتعاونية السائدة داخل اللجنة، وقالت إن هناك حاجة إلى نهج أكثر استباقية لتعزيز المساعدة. وينبغي، على وجه الخصوص، تحسين عملية الربط بين الطلبات ومقدمي المساعدة المحتملين، من أجل توفير استجابة أكثر تحديدا وفعالية. ويلزم منح فريق الخبراء مزيدا من الحرية، من أجل دعم عمل اللجنة تمشيا مع قرارات المجلس ذات الصلة. وذكرت أن من الضروري أيضا تعزيز أنشطة الفريق على أرض الواقع والاستفادة منها من أجل تعزيز الدورات التدريبية عند الاقتضاء. وقالت في الختام إنه ينبغي أن يكون التخطيط الإقليمي جزءا من العملية.

13 - **السيد الحمصاني** (المراقب عن مصر): قال إن وفد بلده يود الحصول على مزيد من التوضيح بشأن مسألة زيادة الحرية لفريق الخبراء. وتساءل عما إذا كان ذلك يشير إلى مزيد من التحرر من الواجبات الإدارية، أو لغرض إجراء أنشطة التوعية، أو من أجل التعامل مع المسائل الأخرى التي تندرج ضمن ولاية اللجنة.

14 - **السيد ساراواني** (المراقب عن باكستان): قال إن المساعدة التقنية وبناء القدرات عاملان رئيسيان من عوامل التمكين فيما يخص التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004)، ولا سيما من جانب البلدان النامية. وقد اكتسبت باكستان قدرا كبيرا من الخبرة والدراية الفنية في مجالات مثل الاستخدام المأمون والآمن للطاقة النووية والاستخدامات السلمية للتكنولوجيات الكيميائية والبيولوجية. وقد قامت اللجنة بعمل جيد في مجال التوعية وزيادة الوعي واستعراض التنفيذ على الصعيد العالمي. وقال إن تركيز عملها ينبغي أن ينصب على بناء القدرات، والتشريعات الوطنية، والمساعدة الطوعية، وتحسين آلية التوفيق بين طلبات وعروض المساعدة. وبما أن اللجنة تضطلع بدور التوفيق ولكنها لا تقدم أي مساعدة بنفسها، فإن هناك حاجة إلى زيادة صقل آلية المساعدة كي تتمكن الدول الأعضاء من تقديم طلبات وعروض مساعدة أكثر تحديدا استنادا إلى المصفوفة. ويمكن لقاعدة بيانات المساعدة المنسقة أن تيسر ذلك وأن تجعل الردود أحسن توقيتاً. وأعرب عن اعتقاده بأن جدولا زمنيا قد وضع بالفعل لمقدمي المساعدة، وتساءل عما إذا كانت هذه الآلية موجودة للمستفيدين.

15 - **السيد بروير** (منسق فريق الخبراء): قال إنه عند الاستجابة لطلب المساعدة، طلب رئيس اللجنة من مقدم الطلب إبلاغ الرئيس في غضون أسبوعين إذا كان لا يرغب في نشر الطلب على الموقع الإلكتروني. ولم يذكر أي جدول زمني في المراسلات الموجهة إلى مقدمي المساعدة المحتملين، ولكن يمكن النظر في ذلك.

16 - وأشار إلى أن فريق الخبراء يتصرف بتوجيه من اللجنة أو في إطار اختصاصها. وهو ليس مستقلا ولا يمكنه أن يضع سياسته الخاصة. وقال إن آلية المساعدة شديدة الاستجابة؛ وقد طُلب إلى اللجنة أن تستجيب بمجرد تلقي طلب المساعدة. وربما ثمة مجال أمام اللجنة أو فريق الخبراء التابع لها لكي يكونا أكثر استباقية في التواصل مع الدول على أساس المعلومات الواردة في المصفوفات، وأن يستفسرا برفق وبشكل غير رسمي عما إذا كانت لديها أي احتياجات من المساعدة. ولدى العديد من الدول أولويات متضاربة، وقد تستفيد من مساعدة فريق الخبراء في صياغة الطلب. وقد تكون هذه طريقة جيدة لزيادة عدد طلبات المساعدة.

17 - واستطرد قائلا إنه قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما وافقت اللجنة على برنامج عملٍ، طُلب إلى فريق الخبراء أن يقدم تقارير منتظمة إلى اللجنة عن المساعدة. وأعرب عن رغبته في استئناف هذه الممارسة. ويرصد الفريق حالة طلبات المساعدة، ولكنه

غير مطالب حاليا بتقديم تقرير عنها إلى اللجنة في إطار برنامج عملٍ. وهناك مجالات أخرى قد يكون من المفيد فيها أيضا تقديم تقارير أكثر انتظاما إلى اللجنة. واختتم قوله بأن هذه التقارير ستكون مفيدة لأنها ستوفر إطارا لعمل الفريق، وستمنحه الثقة بأنه يبلغ اللجنة بأنشطته بالكامل، وستتيح للجنة الفرصة للموافقة على أنشطة الفريق.

18 - **السيد بيري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن من الأهمية بمكان، لا سيما بالنسبة لغير الأعضاء في اللجنة، أن يفهموا أن فريق الخبراء يعمل بإيعاز من اللجنة. وخلافا لما حدث في حالة بعض لجان مجلس الأمن الأخرى، لم يكن لفريق الخبراء ولاية محددة مستقلة عن ولاية اللجنة. بل ولم يعيَّن الخبراء على أساس المهارات المهنية اللازمة للوفاء بولاية اللجنة. ولحسن الحظ، فإن فريق الخبراء الحالي ممتاز، إلا أن ذلك وقع بمحض الصدفة أكثر منه عن طريق التوجيه. وبنفس القدر من الأهمية، وبموجب القرار 1540 (2004) والقرارات المتعاقبة، فإن الرئيس وحده هو المخول بالتواصل مع الدول الأعضاء بالنيابة عن اللجنة. وقال إن كون فريق الخبراء لا يستطيع التعامل مع أي دولة ما لم يُطلب منه ذلك مباشرة ينطوي على قدر كبير من الأخذ والرد في شكل بلاغات رسمية. ويخضع أي نشاط يضطلع به فريق الخبراء، مثل المشاركة في المناسبات التي تنظمها المنظمات الدولية أو استعراض المساعدة الذي يجرى بناء على طلب الرئيس، لقاعدة توافق الآراء. واختتم قوله بأنه في غياب برنامج عمل خاص، يحتاج فريق الخبراء إلى اتباع إجراءات يمكن أن تستغرق وقتا طويلا وقد تكون محبطة.

19 - **السيد كاستيلو** (المملكة المتحدة): قال إن الدول الأعضاء بحاجة إلى الدعم إذا أريد تنفيذ القرار على الصعيد العالمي. وسيكون ذلك أسهل إذا كان لدى فريق الخبراء المجال للمشاركة. وقال إن وفد بلده يؤيد اقتراح منسق فريق الخبراء بأن يجري الفريق برفق استفسارات غير رسمية استنادا إلى المصفوفات. وقال إن وفد بلده يؤيد أيضا اقتراح المنسق بعودة التقارير المنتظمة عن أعمال فريق الخبراء، وهي تقارير مفيدة للغاية.

20 - **السيدة كونتريراس** (المراقبة عن الأرجنتين): قالت إن فريق الخبراء، حسب فهم وفد بلدها، وعملا بالقرار 1540 (2004)، لا يمكنه الاتصال مباشرة بأي دولة عضو، ولكن يمكن للدولة العضو أن تقدم طلبا إلى فريق الخبراء. وسيكون من المفيد جدا نشر هذه المعلومات، لأن بعض الدول الأعضاء ربما ليست على علم بها. وسيكون من المفيد أيضا إنشاء نظام رسمي يتيح للدول الأعضاء الاتصال بفريق الخبراء مباشرة إن هي رغبت في ذلك.

21 - **السيد أسوكان** (الهند): قال إن معدل استخدام آلية المساعدة التي تقدمها اللجنة منخفض للغاية. ولا يعكس عدد طلبات المساعدة الواردة احتياجات الدول الأعضاء وتوقعاتها على النحو المبين في المصفوفات المحدّثة. ومن الواضح أن الدول الأعضاء ترغب في القيام بقدر كبير من العمل فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004)؛ وإذا لم تكن ترسل طلبات إلى اللجنة، فإنها بدلا من ذلك تلتمس المساعدة على أساس ثنائي أو من المنظمات الدولية أو من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ولهذا السبب، اقترح وفد بلده نشر المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب وبناء القدرات التي تقدمها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المقدِّمة للمساعدة على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت وتعميمها على الدول الأعضاء من قبل اللجنة. ويمكن أن يكون استخدام الموقع لتسهيل عملية التوفيق حلا للإجراءات البيروقراطية المفرطة.

22 - وأشار إلى أنه لم يكن لدى اللجنة برنامج عمل لعام 2021، ولكنها تعمل على اعتماد برنامج عمل في عام 2022. وقد وفرت برامج العمل السابقة إطارا واسعا، لا سيما بالنسبة للمسائل المتصلة بالمساعدة، ومكنت الدول غير الأعضاء في اللجنة من الاطلاع على ما تقوم به اللجنة. وتساءل عما إذا كان برنامج العمل سيكون وسيلة جيدة للجنة لإبلاغ أولوياتها من حيث تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء. ويمكن للجنة أيضا أن تتواصل مع البعثات الدائمة في نيويورك للإبلاغ عن أولوياتها، ولا سيما في مجال المساعدة.

23 - **السيد الحمصاني** (المراقب عن مصر): قال إن معالجة طلبات المساعدة تبدو مسألة إدارية. ومن ثم، قد يتسنى الاتفاق على حل للصعوبات داخل اللجنة نفسها، بدلا من تغيير ولاية اللجنة. وقال إن وفد بلده يؤيد توفير الموارد المالية والإدارية حسب الحاجة للتمكين من معالجة طلبات المساعدة في الوقت المناسب. ورأى أن من المهم أيضا أن تحرز اللجنة تقدما نحو اعتماد برنامج عمل وأن تتفق على ولاية واضحة لفريق الخبراء.

24 - **السيد ماشكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يرى أن دوره يتمثل في محاولة الحفاظ على التوازن الذي أنشئ في عام 2004. وعلى مدى السنوات الـ 18 الماضية، طُرحت مبادرات مختلفة كثيرة لجعل عمل اللجنة أكثر فعالية ولتحسين عملية التنسيق. وشملت المواقف المبكرة رفض مفهوم اللجنة تماما والدعوة إلى قصر عمل اللجنة على فترة سنتين فقط. وفي وقت لاحق، تبين أن اللجنة يمكن أن تعمل ويمكن أن يكون لها بعض التأثير على تنفيذ القرار.

25 - وذكر أن تنفيذ القرار 1540 (2004) التزام يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، لأنه اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد اقترحت مبادرات عديدة منذ عام 2004، ولكن من الأهمية بمكان أيضا الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام 2004. وفي الحالة الدولية الراهنة، فإن التفكير في إدخال تغييرات على القرار 1540 (2004) سيكون أقرب إلى إثارة متاعب لا نهاية لها. وقد كانت فرص التوصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء بشأن أي مجال من مجالات التنفيذ ضئيلة للغاية.

26 - ومضى قائلا إنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند تقديم المقترحات الطابع المعقد عموما الذي يتسم به القرار 1540 (2004). فبعض البلدان يحاول تغيير القرار، أو فرض أفكار غريبة عن القرار، أو إنشاء لجنة على أساس القرار لتقديم المساعدة في كل حالة. والولاية التي أنشأها القرار محدودة، وهي تكمل صكوك أخرى لعدم الانتشار، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية). ويتعلق القرار بمنع الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، من حيازة أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة بصورة غير مشروعة. وليس الغرض من اللجنة حل جميع مسائل عدم الانتشار. فهذه المهمة طموحة للغاية بالنسبة للقرار وللجنة. وأشار إلى أهمية إدراك أن اللجنة تبذل ما في وسعها استنادا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه.

27 - وقال إنه على دراية بتاريخ مسألة الخصوصية، والمناقشات التي دارت في اللجنة بشأنها، ومدى صعوبة التوصل إلى أي استنتاجات. وقال إن وفد بلده يؤيد أخذ خصوصيات البلدان في الاعتبار. واستدرك قائلا، من واقع تجربته، إنه يصعب جدا على بعض البلدان أن تفي ولو بالجزء الأساسي من التزاماتها. وبالتالي، فإن مراعاة الخصوصيات الوطنية ليست مسألة بسيطة. ولن تفرض اللجنة على الدول التزاما بتقديم تقارير. وذكر أن من المفهوم أن الدول تقدم معلومات بمبادرة منها وأن اللجنة ستقدم المساعدة، عادة عن طريق مساعدة البلدان على وضع أسسها القانونية لعدم الانتشار واستكمالها وإنفاذها.

28 - وأشار إلى أن الاقتراح الكندي بإنشاء وحدة لدعم التنفيذ (انظر S/AC.44/SR.91 و S/AC.44/SR.91/Add.3) لن يحقق شيئا يذكر لدعم مقاصد القرار 1540 (2004). وإذا رغبت كندا في مساعدة البلدان بموجب القرار، فلن يعترض أحد على ذلك. وثمة إمكانيات هائلة لتقديم المساعدة، ليس فقط في شكل دعم مالي ولكن أيضا من حيث الخبرة في إعداد الوثائق أو قوائم مراقبة الصادرات. واستدرك قائلا إن المشكلة لا تكمن بالضرورة في وضع القوائم. فيمكن ببساطة نسخ قوائم أي بلد مشارك في نظام لمراقبة الصادرات، لأنها متطابقة تقريبا، بعد أن يتم الاتفاق عليها داخل النظم. غير أن البلدان تجد أحيانا أنه من المستحيل فهم ما هو مدرج في القائمة وكيفية تنفيذها على الصعيد الوطني. والاتحاد الروسي، بوصفه رئيسا لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، يقترح أنشطة لتوعية البلدان في هذا الصدد، رغم أن بعضها رفض هذه العروض. ويمكن للاتحاد الروسي أو الولايات المتحدة أو أي عضو آخر في أي نظام لمراقبة الصادرات أن يوفر الخبرة اللازمة في مجال مراقبة الصادرات. ولا تكمن المشكلة في الخبراء الذين لديهم معرفة محدودة بضوابط التصدير أو ببنود محددة مدرجة في القائمة. ولذلك فإنه تساءل عن سبب طلب المشاركين مزيدا من الحرية لفريق الخبراء. وقد اتُفق على أن يعمل الفريق بتوجيه صارم من اللجنة. وقال إن الخبراء لا يمثلون بلدانا؛ بل إنهم مستقلون، ويمثل كل منهم مجالا محددا من مجالات الخبرة. ويمكن أن تكون هناك اختلافات من حيث معرفتهم وفهمهم لما يقومون به. وإذا ما مُنحوا مزيدا من الحرية، فقد يشاركون في مناسبات غير مخصصة لهم، كما حدث في الماضي.

29 - وأردف قائلا إنه ينبغي لكل عضو في اللجنة أن يتكلم بصوت واحد، استنادا إلى توافق الآراء، باستخدام لغة القرار 1540 (2004). وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء إمكانية تدخل الخبراء في الشؤون الداخلية للبلدان وفرض إرادتهم على السلطات الوطنية، وهي مسألة حساسة للغاية. وقد أشار منسق فريق الخبراء إلى اتباع نهج "يتسم بالرفق"، وهو نهج مناسب، ولكن ليس من الممكن معرفة من سيتولى دور المنسق في المستقبل. وينبغي أن تكون هناك آلية تضمن عدم تقديم الخبرة إلا في ظل ظروف معينة وعلى النحو المتفق عليه.

30 - وقال إن وفد بلده يود أن يشدد على أهمية الإشارات الواردة في القرارات ذات الصلة إلى المساعدة التي تقدَّم بناء على طلب الدولة. وإذا احتاجت دولة ما إلى مساعدة من أي نوع، فينبغي أن تتقدم بطلب إلى اللجنة، وينبغي للجنة أن توعز إلى فريق الخبراء بتوضيح التفاصيل وتحديد ما إذا كان سيتمكن من الاضطلاع بدوره في مجال التوفيق.

31 - وأضاف أن وفد بلده لا يرغب في أن يُستخدم القرار لأغراض غير سليمة. وذكر أن الجهود ينبغي أن تكون تعاونية وموجهة نحو

التنفيذ من جانب كل بلد. ولا يمكن انتقاد البلدان بسبب مستوى تنفيذها. ولم ترد بعد التقارير الأولى من ثمانية بلدان، مما يحد من الطابع العالمي للقرار. واستدرك قائلا إن جهودا لا تزال تُبذل للوصول إلى تلك البلدان وإقناعها بأن اللجنة لا ترغب في التدخل في شؤونها الداخلية، بل في تقديم المساعدة إذا لزم الأمر. وينبغي معالجة هذه المسألة بحذر شديد بغرض عدم الإساءة إلى البلدان أو انتقادها وكفالة بقاء القرار في بيئة سياسية معقدة.

32 - **السيد بيري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يعتقد أن مسألة مرونة فريق الخبراء في التعامل مع الدول الأعضاء مسألة إجرائية لا علاقة لها بخبرة أي فرد كان. وهي تتعلق بمسألة ما إذا كان بوسع اللجنة، من خلال خبرائها، أن تُطلع الدول على ولاية اللجنة فيما يتعلق بمسائل من قبيل التوفيق وتقديم المساعدة مشفوعة بخطط عمل وطنية. ولا يمكن للجنة أن تتدخل على أساس التفسير التقني في أي مجال، بما في ذلك ضوابط التصدير، ومن المؤكد أنها لا تستطيع أن تنتقد أو تشكك في تفسيرات الدول أو أولوياتها فيما يتعلق بالتنفيذ.

33 - وقال إنه يتفق مع ممثل الاتحاد الروسي في أن اللجنة تعول على بقاء فريق الخبراء ضمن الحدود الضيقة لولايته. ورأى أن الفريق الحالي قوي، ولكن هناك دائما احتمال أن يخرج عن المسار الذي وضع له. ولهذا السبب، سيكون من الأفضل للجنة أن تتفق على مجموعة معيَّنة ومحددة من المهام لفريق الخبراء. وسيشمل ذلك تحديد الظروف التي ينبغي في ظلها إجراء الاتصالات مع الدول الأعضاء واللغة التي يتعين استخدامها. ويمكن أن تشمل قائمة المهام أيضا الأنشطة التي يضطلع بها فريق الخبراء بالفعل دون اعتراض من اللجنة، مثل وضع المصفوفات. وأعرب عن رغبة وفد بلده في تمكين الخبراء من تعزيز تنفيذ الولاية الحالية للجنة.

مناقشة مواضيعية بشأن الرصد والتنفيذ على الصعيد الوطني والشفافية والاتصال الإعلامي

34 - **السيد ليتي نوفايس** (البرازيل): تكلم بصفته منسقا للفريق العامل المعني بالرصد والتنفيذ الوطني، فقال إنه تم إحراز تقدم مطرد نحو تنفيذ القرار 1540 (2004) منذ الاستعراض الشامل الذي أجري في عام 2016 (انظر S/AC.44/SR.69 و S/AC.44/SR.70 و S/AC.44/SR.71 و S/AC.44/SR.71/Add.1 و S/AC.44/SR.72 و S/AC.44/SR.73 و S/AC.44/SR.74). وقد كان معدل التقدم المسجل خلال الفترة قيد الاستعراض مماثلا تقريبا لمعدل التقدم المحرز في الفترة السابقة، مما يؤكد أن التنفيذ الكامل للقرار لا يزال مهمة طويلة الأجل. ورأي أن من المناسب النظر في المهام الإضافية التي يمكن للجنة والمجتمع الدولي القيام بها لدعم جهود التنفيذ.

35 - ومضى قائلا إن البيانات المتصلة بالتنفيذ تشير إلى أن التقدم المحرز فيما يتعلق بمختلف الالتزامات وفئات الأسلحة والمناطق لا يزال متفاوتا، وهو ما يشبه النمط الذي لوحظ في عام 2016. وقد زاد العدد الإجمالي لتقارير التنفيذ الأولى والإضافية الواردة منذ عام 2016. وذكر أن بعض التقارير أعد بدعم من اللجنة، عند الطلب. ولم تقدم بعض الدول أي معلومات إضافية منذ صدور تقاريرها الأولى. وهذه المعلومات ضرورية لتحديث مصفوفات اللجنة. وعلى الرغم من أن المصفوفات ليست أدوات لتقييم مدى الامتثال ولا تعكس بالضرورة جميع الإجراءات التي تتخذها الدول لتنفيذ القرار، فقد بذلت جهود كبيرة لضمان أن تقدِّم أدق وصف ممكن وأن تساعد الدول على تحديد الثغرات المحتملة في التنفيذ وتحديد الأولويات فيما يخص أي من الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة. وكانت آخر مرة تم فيها تنقيح نموذج مصفوفة اللجنة في عام 2017 لتبسيط الالتزامات بموجب القرار وتجسيدها بشكل أدق. ويجري تحديث المصفوفات عموما قبل كل استعراض شامل، مما يعني أن المعلومات الواردة في موقع اللجنة على شبكة الإنترنت يمكن أن تتقادم بعد فترة وجيزة من نشرها.

36 - وأردف قائلا إن عدد خطط العمل الوطنية الطوعية لتنفيذ القرار 1540 (2004) التي قدمتها الدول قد زاد ليصل إلى 45 خطة، بعد أن بلغ 23 خطة في عام 2016. وأيدت اللجنة إعداد هذه الخطط، عند الطلب. ورأى أن خطط العمل الوطنية تختلف اختلافا كبيرا من حيث النطاق والهيكل والمضمون، وأن بعضها يغطي جوانب خارجة عن نطاق القرار. وإلى جانب الأهداف والإجراءات المحددة والجداول الزمنية، تضمنت بعض الخطط أيضا تفاصيل تتعلق بآليات التنسيق، وأصحاب المصلحة الوطنيين، والاحتياجات من الموارد المالية والبشرية، والاحتياجات من المساعدة، ومقدمي المساعدة المحتملين. وذكر أنه لا توجد أي شروط فيما يتعلق بشكل التقارير الوطنية أو خطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ.

37 - وقال إن عدد جهات الاتصال التي عينتها الدول قد ازداد. ومنذ عام 2016، وقبل الجائحة، أجرت اللجنة 15 زيارة بالحضور الشخصي إلى الدول، بناء على دعوتها. وأتاحت هذه الزيارات فرصة للجنة للدخول في حوار معزز مع الدول بشأن التنفيذ. ولتعزيز التنفيذ،

نظمت اللجنة أيضا، بالتعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية، ثماني دورات تدريبية لفائدة جهات الاتصال، شملت جميع المجموعات الإقليمية، خلال الفترة قيد الاستعراض.

38 - وأشار إلى أنه ثمة أداة أخرى لدعم التنفيذ تتمثل في تبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الفعالة. ونشرت المساهمات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية بشأن الممارسات الفعالة على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. ومنذ عام 2016، تلقت اللجنة مدخلات من دولتين ومنظمة دولية واحدة. ومن التطورات الهامة التي حصلت استعراضات الأقران التي أجريت بين عدد من الدول. وقال إن التقارير المتعلقة باستعراضات الأقران متاحة أيضا على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

39 - وتابع قائلا إن التنفيذ الوطني عملية مستمرة، حيث قد يلزم إدخال تعديلات على نظم الرقابة الوطنية بمرور الوقت لضمان بقائها مناسبة وفعالة. وختم كلامه بالقول إن القرار 2325 (2016) دعا، في جملة أمور، الدول إلى أن تأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالطابع المتغير لمخاطر الانتشار، وأوجه التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا، في تنفيذها للقرار 1540 (2004).

40 - **السيد بيري** (الولايات المتحدة الأمريكية): تكلم باسم منسق الفريق العامل المعني بالشفافية والاتصال الإعلامي، فقال إن الشفافية والاتصال من جانب اللجنة يمكن أن يسهما إسهاما لا غنى عنه في تعزيز الثقة وتدعيم التعاون وزيادة الوعي بين الدول الأعضاء في إطار تفاعلها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وغيرها من الكيانات، بما في ذلك المجتمع المدني، فيما يتعلق بمتطلبات القرار 1540 (2004).

41 - وأضاف قائلا إن اللجنة قد واصلت تنفيذ تدابير الشفافية وأنشطة الاتصال عن طريق الاستفادة على أكمل وجه ممكن من موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، وكذلك من خلال الرسائل الفصلية الموجَّهة من الرئيس، ورسائل الفيديو، والنشرات الصحفية، والدعوات الموجهة إلى المنظمات الأخرى لكي تتواصل مع اللجنة. وواصلت اللجنة تنظيم فعاليات للتوعية تتعلق بتنفيذ القرار 1540 (2004) والمشاركة في تلك الفعاليات على الصعد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية إلى جانب البرلمانيين وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية. وذكر أنه خلال الفترة من 26 نيسان/أبريل 2016 إلى 31 أيار/مايو 2022، شاركت اللجنة وخبراؤها في 252 فعالية، منها 146 فعالية للتوعية. ومن بين هذه الفعاليات، شملت 106 منها الاتصال بالدول، و 15 منها الاتصال بالأوساط الأكاديمية، مثل المنظمات التعليمية والبحثية، و 17 منها الاتصال بدوائر الصناعة والرابطات والمهنية، و 10 منها الاتصال بالبرلمانيين.

42 - وأردف قائلا إن اللجنة قد لاحظت، في تقريرها عن الاستعراض الشامل لعام 2016، أن هناك علاقة إيجابية بين مشاركة الدول في المناسبات ذات الصلة بالقرار 1540 (2004) وتنفيذها للقرار، وأن طائفة واسعة من المناسبات يمكن أن تيسّر التنسيق بين الأجهزة الحكومية. وقد اعترف مجلس الأمن في قراره 2325 (2016) بأن الشفافية والتواصل يسهمان إسهاما هاما في تعزيز الثقة وتدعيم التعاون وزيادة الوعي بين الدول، بما في ذلك في إطار تفاعلها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. واعترف مجلس الأمن أيضا بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني، مثل أوساط الصناعة والأوساط الأكاديمية، في التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004)، فضلا عن الدور الرئيسي المنوط بالبرلمانيين في سن التشريعات اللازمة لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القرار.

43 - **الرئيس:** قال إنه فيما يتعلق بالرصد والتنفيذ الوطني، ومع مراعاة عملية تحديث المصفوفات في عام 2020، فإن اللجنة ترحب بأي تعليقات بشأن المصفوفة وعملية التحديث. وتود اللجنة أيضا أن تعرف نوع التوجيهات، مثل النماذج أو النماذج الطوعية، التي ستكون مفيدة للدول في إعداد التقارير الوطنية وخطط العمل الوطنية. وترحب اللجنة أيضا بأي تعليقات تتعلق بدور جهات الاتصال والجهود المبذولة لبناء قدرتها على دعم التنفيذ الوطني.

44 - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالشفافية والتوعية، دعا المشاركين إلى التعليق على الكيفية التي يمكن بها للجنة أن تحسن عملية النشر والاتصال بالدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ودوائر الصناعة والمجتمع المدني والبرلمانيين. وتود اللجنة معرفة ما إذا كان من المفيد نشر مواد تدريبية على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، مثل أدوات التعلم الإلكتروني لفائدة المسؤولين الحكوميين الذين يتعذر عليهم المشاركة في التدريب عن طريق الحضور الشخصي. وأخيرا، وبالنظر إلى التزايد المطرد في استخدام وسائط الإعلام الرقمية، تساءل عما إذا كان من المفيد نشر المزيد من المنشورات أو مقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي.

45 - **السيد أسوكان** (الهند): قال إن اللجنة، خلافا للجان مجلس الأمن الأخرى، هيئة تعاونية بمعنى أنها تهدف إلى تيسير تنفيذ القرار من خلال التفاعل مع الدول الأعضاء. وقال إن الشفافية مهمة لأن

الطبيعة التعاونية للجنة تعني أن الدول الأعضاء لا بد لها أن تطّلع على ما تفعله اللجنة. وقال إن الموقع الشبكي وبرنامج العمل أداتان هامتان للوفاء بالولاية المتصلة بالشفافية. وفي غياب برنامج عمل متفق عليه، تساءل عن أفضل السبل التي يمكن بها للجنة أن تبلغ عموم الأعضاء بأنشطتها.

46 - وأشار إلى أنه فيما يتعلق بموضوع الاتصال، يجب على اللجنة أن تتواصل بنشاط أكبر مع البعثات الدائمة في نيويورك، لا سيما وأن بعض جهات الاتصال الوطنية للجنة أعضاء في تلك البعثات. وتساءل عما إذا كان بوسع اللجنة أن تتواصل معها بصيغة أكثر تنظيما، مثل التوعية بشأن مختلف المسائل، بما في ذلك المساعدة، والإحاطات الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة. وعلى الرغم من أهميتها حاليا بالنسبة للمراسلات بين اللجنة والدول الأعضاء، فإنه لا يوجد دليل على وجود أي شكل من أشكال تبادل المعلومات في الاتجاهين بين اللجنة وجهات الاتصال نفسها. فعلى سبيل المثال، لا ترد عادة أي تعليقات من جهات الاتصال على الرسالة الفصلية للرئيس. ومن شأن إجراء حوار أكثر تنظيما أن يكون مفيدا للغاية في مساعدة اللجنة على فهم أولويات الدول الأعضاء واحتياجاتها. ويمكن أيضا النظر في هذا الجانب من جوانب الاتصال عند استعراض الولاية العامة للجنة. واختتم قائلا إنه لن يتسنى الاتصال والشفافية على نحو فعال في القرن الحادي والعشرين بدون وجودٍ نشطٍ على وسائل التواصل الاجتماعي.

47 - **السيدة بريشاناج** (المراقبة عن ألبانيا): قالت إن فريق الخبراء يؤدي دورا حاسما في عمل اللجنة وتنفيذ القرار 1540 (2004) من خلال معالجة الثغرات المحتملة، وتنسيق المساعدة، وتقديم توجيهات عملية إلى الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن برامج التدريب والزيارات التي تقوم بها اللجنة وفريق الخبراء هي بمثابة عوامل ممتازة لتسريع عملية التنفيذ والإبلاغ. وأعربت عن تفاؤلها بما أفضت إليه هذه الزيارات من صياغة التقارير وخطط العمل الوطنية الطوعية للتنفيذ خلال الفترة قيد الاستعراض. ورأت أن جهات الاتصال تشكل عنصرا هاما من عناصر هذا التفاعل.

48 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن الزيارات تسمح بالتعاون المتعمق، فإن الاجتماعات الافتراضية يمكن أن تكون وسيلة ممتازة لتعزيز المتابعة والتدريب والمساعدة التقنية والقانونية. وتساءلت عما إذا كان بإمكان فريق الخبراء أن يقدم معلومات عما تم إنجازه من خلال التفاعل مع الدول خلال زيارات اللجنة، من حيث الدروس المستفادة، والمقارنات مع فترة الاستعراض السابقة، وما يمكن تحسينه. وبالنظر إلى أن ثمانية بلدان لم تتمكن بعد من تقديم تقريرها الوطني الأول، يلزم بذل جهود إضافية لجعل الإبلاغ عن تنفيذ القرار 1540 (2004) جهدا عالميا من أجل صون السلم والأمن. وقالت إنها تود أيضا الحصول على معلومات من فريق الخبراء عن حالة الإبلاغ وفائدة التقارير في تحديث المصفوفات.

49 - **السيد كاستيلو** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يوافق على أن تدريب جهات الاتصال مهم جدا، وشجَّع اللجنة على مواصلة توفيره. وتساءل عما إذا كان الخبراء يعتقدون أنه يمكن تحسين التواصل مع الدول الأعضاء وعن أفضل السبل للإبقاء على تواصلها مع جهات الاتصال.

50 - **السيد كومبرينك** (خبير): قال إنه منذ عام 2016، أجريت 16 زيارة في المجموع إلى الدول. وهذه الأرقام مشابهة للأرقام المسجلة في فترة الاستعراض 2011-2016. ونظرا للقيود المتصلة بالجائحة، لم ترد أي دعوات في السنتين السابقتين. وقد أجريت زيارتان في عام 2016، وأربع زيارات في عام 2017، وست زيارات في عام 2018، وأربع زيارات في عام 2019. وقال إن العديد من هذه الزيارات قد أسفر عن صياغة تقرير وطني أو خطة عمل وطنية طوعية للتنفيذ. ورأى أن الأهم من ذلك، ربما، هو أن الزيارات مكنت اللجنة من الدخول في حوار منظم مع الدول بشأن مجموعة من تدابير التنفيذ، تغطي جميع عناصر القرار 1540 (2004). وقد ركزت بعض الزيارات على مجالات أكثر تحديدا، مثل ضوابط التصدير، وأتاحت فرصا لمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفيما يتعلق بوضع خطط عمل وطنية طوعية للتنفيذ، طلبت الدول في بعض الحالات حضور مقدمي المساعدة المحتملين، مما أتاح فرصة للدخول في مناقشة أكثر تعمقا وتنسيق عملية المساعدة.

51 - ومضى يقول إن اللجنة شاركت أيضا في العديد من أنشطة الاتصال، وقد تم ذلك أحيانا بدعوة من شركاء آخرين. وعلى مدى العامين الماضيين، شمل ذلك المشاركة في عدد من حلقات العمل الوطنية الافتراضية، التي كانت أيضا بمثابة فرصة للدخول في حوارات بشأن التنفيذ الوطني.

52 - وأشار إلى أنه بغية تحديث المصفوفات، عقدت عدة اجتماعات مع الدول الأعضاء لمناقشة قضايا التنفيذ الوطنية. وقد استجاب ما مجموعه 66 دولة لدعوة اللجنة إلى تقديم تعليقات على مشاريع المصفوفات التي أعدها فريق الخبراء؛ وقدمت 56 دولة من تلك

الدول معلومات إضافية جوهرية. وفي كثير من الحالات، أدى ذلك إلى إجراء مزيد من المشاورات لمناقشة التعليقات والتوصل إلى اتفاق بشأن مصفوفة منقحة ومحدَّثة.

53 - وتابع قائلا إن الزيارات بما أنها تتم بناء على دعوة من الدول الأعضاء، فإن زيادة عدد الزيارات ستتوقف على الدول الأعضاء. ويمكن أن تكون أنشطة التواصل العامة التي تضطلع بها اللجنة وجهودها الرامية إلى زيادة الوعي بين الدول بالفرصة السانحة لدعوة اللجنة إلى إجراء حوار منظم بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنفيذ والمساعدة على الصعيد الوطني مفيدة جدا من أجل زيادة عدد هذه الدعوات.

54 - وقال إنه منذ عام 2004، قدمت الدول الأعضاء ما مجموعه 534 تقريرا وطنيا، وهو عدد كبير. ومنذ عام 2016، قدمت 77 دولة عضوا تقريرا وطنيا، تضمن تسعة تقارير أولى. وإجمالا، قدمت 61 دولة تقريرا أولا واحدا فقط، وقدمت 28 دولة تقريرين، بينما قدمت 96 دولة أخرى أكثر من تقريرين. وفي المقابل، لم يقدم حوالي 60 في المائة من الدول الأعضاء أي معلومات إضافية عن التنفيذ الوطني منذ عام 2016، في حين لم يقم بذلك عدد كبير نسبيا من تلك الدول منذ عام 2008. وقال إن التقارير الوطنية مهمة لأن اللجنة تستخدمها لرصد التقدم المحرز نحو التنفيذ ولأنها تشكل مصدرا مفيدا للتفاعل مع الدول الأعضاء. ويساعد الإبلاغ الوطني أيضا الدول الأعضاء نفسها على تحديد المجالات التي قد تتطلب مزيدا من العمل. ولم تقدم ثماني دول أعضاء بعد تقريرها الأول، ويشكل هذا الرقم تراجعا مقارنة بـ 17 دولة. وقال إن التقارير الوطنية هامة جدا بالنسبة لعملية المصفوفة؛ وتتوقف موثوقية البيانات الواردة في المصفوفات إلى حد كبير على مدى إتاحة المعلومات للجنة، وتشكل التقارير الوطنية مصدرا رئيسيا لهذه المعلومات.

55 - **السيد سبينس** (خبير): قال إنه فيما يتعلق بالطرق التي يمكن بها للجنة أن تتواصل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة بشأن أنشطتها في غياب برنامج عمل، فإن الممارسة المتبعة هي أن يقوم فريق الخبراء، بناء على تعليمات اللجنة، بإعداد رسالة فصلية موجهة من الرئيس، تُنشر على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت وتُرسَل إلى المشتركين عن طريق البريد الإلكتروني. وقد قُدِّمت آخر مسودة للرسالة الموجهة من الرئيس إلى اللجنة، ويمكن نشرها على الموقع الشبكي بمجرد الموافقة عليها. وفي غضون ذلك، يجري تحديث قسم الأخبار في الموقع الشبكي.

56 - وأشار إلى أن فريق الخبراء يتواصل بالفعل بصورة غير رسمية مع البعثات الدائمة في نيويورك فيما يتعلق بالمناسبات الإقليمية أو الوطنية المقبلة واستعراضات الأقران. وفيما يخص التوصل إلى طريقة منظمة للتواصل مع الممثلين الدائمين وجهات الاتصال، أوصى فريق الخبراء في ورقة عمل أعدت كمساهمة في المشاورات المفتوحة الجارية مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بأن يجرى اتصال فصلي منتظم بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. ويمكن إدراج ذلك كتوصية في تقرير الاستعراض الشامل، ثم في برنامج العمل السنوي. غير أن فريق الخبراء سيحتاج إلى تعليمات صريحة لاتخاذ مثل هذا الإجراء، لأنه يعمل بتوجيه من اللجنة.

57 - ومضى يقول إن مشروعا تجريبيا لوسائل التواصل الاجتماعي قد اقتُرح في ورقة العمل المتعلقة بالشفافية والاتصال التي أعدت كمساهمة في الاستعراض الشامل. وتمثلت إحدى التوصيات في أن تنشئ اللجنة وجودا لها على وسائل التواصل الاجتماعي، ربما عن طريق التعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، الذي يحظى حسابه على تويتر بجمهور كبير جدا. ويمكن أيضا إدراج ذلك كتوصية في التقرير المتعلق بالاستعراض الشامل وفي برنامج العمل السنوي. وبناء على التعليمات، يمكن لفريق الخبراء أن يصدر منشورات على تويتر ومنصات أخرى في جميع أنحاء العالم لإطلاع الجمهور على أعمال اللجنة في الوقت المناسب وعلى نحو أكثر فعالية، مع قصر منشوراته على محتوى وقائعي للغاية.

58 - **السيدة كومبي ميسامبو** (غابون): قالت إنه فيما يتعلق بموضوع تشجيع الدول أو مساعدتها على إصدار المزيد من التقارير، ربما يمكن تشجيع الجماعات الاقتصادية والإقليمية على المساهمة بشكل أكثر انتظاما في معالجة العجز في الإبلاغ في الحالات التي تتعامل فيها الدول مع أولويات متضاربة. ويمكن الاستفادة من الآليات دون الإقليمية القائمة لمساعدة الدول على تنفيذ القرار 1540 (2004)، ولا سيما في مجال جمع البيانات.

59 - وأشارت إلى أنه ربما يمكن للجنة أو فريق الخبراء أن يؤديا نوعا من مهام الرقابة للتأكد من أن الدول التي تحتاج إلى تقديم تقرير أو معلومات مستكملة على علم بتلك الحالة، مع تلخيص الحالة دوريا، في شكل جدول مثلاً. وقالت إن الدور الذي تضطلع به البعثات الدائمة في هذا الصدد دور هام. ورأت في الختام أنه يجوز ربما أن تكون هناك جهتان للاتصال، إحداهما في البعثة الدائمة على أن يكون مقر الأخرى في الدولة العضو، مما ييسر نشر المعلومات.

60 - **السيد برادي** (أيرلندا): قال إنه من الثابت تماما أن ضوابط التصدير ضرورية لمكافحة الانتشار وتحويل المواد الحساسة التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك إلى الجهات من غير الدول. ولذلك فإن دعم التعاون الدولي والاستخدامات السلمية للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية والالتزام المتعلق بالضوابط المحلية بموجب القرار 1540 (2004) هما جزءان حيويان من الإطار العالمي لعدم الانتشار. ومن المهم أيضا أن نضع في اعتبارنا أن أوجه التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا قد تخلق تحديات أمام التنفيذ الفعال للضوابط ذات الصلة بالقرار. ويجب أن تكون مواكبة أوجه التقدم هذه عبر نطاق البحوث النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن التطورات التكنولوجية ذات الصلة، جزءا أساسيا من ولاية اللجنة في المستقبل، لضمان أن يظل القرار صالحاً لتحقيق الغرض المنشود.

61 - وأضاف أنه بات من الملح بصورة متزايدة التصدي لعمليات النقل غير المادي في ظل انخفاض الحواجز التقنية التي تحول دون تطوير أسلحة الدمار الشامل. ومن المهم التعاون مع الدول ودوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن هذه المسألة لضمان وجود أطر مناسبة لها وألا تُستخدم البحوث والتطورات التكنولوجية إلا للأغراض السلمية. وينبغي أن يمتد ذلك إلى مجالات مثل الأمن السيبراني، في سياق ضمان الضوابط المناسبة على المعلومات الحساسة التي يمكن أن تتصل بتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، مثل بيانات الصادرات.

62 - وقال إنه بالمثل، يجب أن تظل اللجنة متيقظة فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في تمويل الانتشار، وفقا للقرار 2325 (2016)، الذي لاحظ فيه المجلس ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لتدابير مكافحة تمويل الانتشار. وأشار، على وجه الخصوص، إلى أن أيرلندا تسلم بأوجه الترابط القائمة بين القرار 1540 (2004) والتوجيهات والتوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتؤيد أيرلندا وتشجع تماما استمرار تواصل فريق الخبراء عن كثب مع فرقة العمل كوسيلة لمساعدة الدول على معالجة تمويل الانتشار بصورة شاملة وفعالة.

63 - وتساءل عما إذا كان بإمكان فريق الخبراء أن يقدم معلومات عن حالة التنفيذ والتقدم المحرز في مجالات النقل غير المادي، وضوابط التصدير، والعلم والتكنولوجيا، وتمويل الانتشار. وتساءل أيضا عن كيفية استخدام المعلومات المتعلقة بالتدابير الفعالة أو أفضل الممارسات التي تنفذها الدول في تلك المجالات وغيرها، وعن ماهية المعلومات من هذا النوع التي تم تبادلها مع اللجنة منذ عام 2016 من قبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وعند الاقتضاء، دوائر الصناعة والمجتمع المدني. وقال إن وفد بلده مهتم بمعرفة المزيد عن مسألة الاتصال بدوائر الصناعة، بما في ذلك في إطار سلسلة المؤتمرات المشار إليها باسم عملية فيسبادن. وأخيرا، يرى وفد بلده أن تواصل اللجنة مع الجمهور أمر أساسي، نظرا لاتساع الحاجة إلى معالجة المسائل التي يتناولها القرار، ولذلك فإنه يود معرفة كيفية استخدام موقع اللجنة على شبكة الإنترنت والجهود المبذولة فيما يتعلق بتعدد اللغات لضمان وصول محتوى الموقع الشبكي إلى أوسع جمهور ممكن. وتعتقد أيرلندا أيضا أن التواجد على وسائل التواصل الاجتماعي ضروري للوصول إلى الجماهير المعنية.

64 - **السيد فاوستو** (المكسيك): سأل عما إذا كانت هناك أية إحصاءات عامة متاحة عن نوع أنشطة الاتصال التي يشارك فيها فريق الخبراء.

65 - **السيد كومبرينك** (خبير): قال إنه فيما يتعلق ببيانات مراقبة الصادرات، سُجِّل تنفيذ 51 في المائة من جميع التدابير الممكنة في أحدث نسخ المصفوفات. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 5 في المائة بالمقارنة مع حقول بيانات المصفوفة نفسها لعام 2016. وكثير من المفاهيم المشار إليها في القرار 1540 (2004) والقرارات المتعاقبة لم تُعرَّف فيها، ومن ثم فهي تخضع لتفسير الدول. وفيما يتعلق بعمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا، هناك ممارسات شتى، ولكنها تنعكس جميعها في المصفوفات. وبلغت التدابير المسجلة لعام 2020 نسبة 33 في المائة، في مقابل 30 في المائة في عام 2016.

66 - وذكر فيما يتعلق بتمويل الانتشار أنه تجدر الإشارة إلى أن المصفوفات لا تشير إلى ما إذا كان التدبير المسجل قد اكتمل. وتتعلق معظم التدابير المتخذة بالجزاءات المالية المحددة الأهداف أو تمويل الإرهاب. ولذلك، وعلى الرغم من أن الأرقام مرتفعة نسبيا - حيث تم تسجيل ما يقرب من 58 في المائة من التدابير - فإن معظمها لا يغطي سوى الأعمال الإرهابية أو الجزاءات المالية المحددة الأهداف، وليس الجهات الفاعلة من غير الدول على النحو المحدد في القرار 1540 (2004).

67 - وأردف قائلا إن الممارسات الفعالة بما أنها لم تعرَّف في القرار 1540 (2004) أو في القرارات المتعاقبة، فإن المعلومات المتعلقة بالإجراءات الفعالة التي تتخذها الدول للوفاء بالتزاماتها مهمة للغاية. وتمثل المعلومات المتعلقة بهذه الممارسات على موقع اللجنة

على شبكة الإنترنت مصدرا قيّما للدول الأعضاء التي تقرر نهجها الخاص للوفاء بالتزاماتها. وقد تلقت اللجنة مدخلات من الهند وألمانيا، فيما يتعلق بالتواصل مع الدوائر الصناعية، ومن الاتحاد البرلماني الدولي، بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) في السياق الإقليمي، والدور الذي يؤديه البرلمانيون في هذه العملية. وأشار إلى أن هناك تقارير أخرى على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت – ستة منها وردت من الدول وأربعة منها من المنظمات الدولية والإقليمية – قُدِّمت قبل عام 2016. وبعض هذه التقارير عفا عليها الزمن، وقد يكون من المفيد تلقي تحديثات بشأنها.

68 – **السيد سبينس** (خبير): قال إن فريق الخبراء أعد، بناء على تعليمات من اللجنة، أول ورقة على الإطلاق بشأن استخدام موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. وقد تم تحليل استخدام الموقع الشبكي باستخدام خدمة Analytics Google، وذلك بدعم من مكتب شؤون نزع السلاح. وفي عام 2016، كان هناك ما يزيد قليلا عن 67 000 زيارة للموقع الشبكي، وارتفع عدد الزيارات إلى 71 000 زيارة سنوية بحلول عام 2021، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6 في المائة. ومن عام 2016 إلى عام 2021، زاد عدد الزيارات في كل سنة من 100 000 إلى 107 000 زيارة. وقد أبدي أكبر قدر من الاهتمام بالتقارير الوطنية (14 في المائة من عدد الزيارات)، تليها "صحيفة الوقائع المتصلة بالقرار 1540" (أقل بقليل من 12 في المائة من الزيارات)، والمصفوفات التي وافقت عليها اللجنة (أقل بقليل من 10 في المائة من الزيارات). وتتراوح الأرقام المتعلقة بالصفحات الأخرى عموما بين نسبتي 1 و 3 في المائة. وذكر أن نسبة 68 في المائة من الموقع ترد باللغة الإنكليزية. ولم يكن لفريق الخبراء أي سيطرة على ترجمة الموقع الشبكي؛ ويسترشد مكتب شؤون نزع السلاح ببروتوكولات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالترجمة إلى اللغات الرسمية، ولذلك ينبغي تفسير الأرقام في هذا السياق.

69 – وأضاف أن معظم زوار الموقع يصلون إليه عن طريق محركٍ للبحث؛ ويكتب زوار آخرون عنوان الموقع الإلكتروني أو يحالون إليه عن طريق موقع شبكي آخر، في حين أن 1 في المائة فقط من الزوار يصلون إليه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفيما يتعلق باستخدام الأجهزة، فإن 73 في المائة من الزوار يستخدمون الآن حاسوبا مكتبيا للوصول إلى الموقع الشبكي، وهي نسبة تقل عن نسبة 80 في المائة التي سُجِّلت منذ الاستعراض الشامل السابق، في حين زاد معدل استخدام الأجهزة المتنقلة بنسبة 11 في المائة، من 15 في المائة إلى 26 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد بذلت جهود كبيرة لجعل الموقع يتيسر استخدامه في الأجهزة المتنقلة، وقد كُلِّلت هذه الجهود بالنجاح. وفيما يتعلق بالإحصاءات العامة للموقع الشبكي في الفترة قيد الاستعراض، فمن عام 2016 إلى عام 2021، زار الموقع أكثر من 300 000 مستخدم، وكانت هناك أكثر من 500 000 مشاهدة لصفحاته، وأجريت 3 600 عملية تحديث للموقع باللغات الرسمية الست. وظل معدل حصول محركات البحث على بيانات الموقع مستقرا نسبيا، حيث بلغ نحو 64 في المائة. ولم يشكل موظفو الأمم المتحدة سوى أربعة في المائة من مستخدمي الموقع الشبكي.

70 – وانتقل إلى مسألة الاتصال والمناسبات، فقال إنه قد نُظِّمت 252 مناسبة في الفترة من عام 2016 إلى عام 2022. ونشرت على الموقع الشبكي تفاصيل جميع المناسبات الرسمية التي شاركت فيها اللجنة وفريق الخبراء؛ وقُدِّمت أيضا مذكرة إعلامية لكل منهما، وهي نسخة مختصرة من التقرير الموجز الذي أرسل إلى اللجنة. وقد نظمت 148 مناسبة في المجموع بالتعاون مع الدول والمجتمع المدني، 106 مناسبة منها تتعلق بالاتصال بالدول، و 15 مناسبة بالأوساط الأكاديمية، و 17 مناسبة بدوائر الصناعة، و 10 مناسبات بالبرلمانيين. ويمكن أن يتخذ الاتصال بالدول شكل استعراضات الأقران، أو حلقات العمل أو الحلقات الدراسية الوطنية، أو حلقات العمل الإقليمية أو دون الإقليمية، أو التعاون مع الدول لإعداد طلب مساعدة أو خطة عمل وطنية طوعية للتنفيذ. وبدلا من ذلك، يمكن لفريق الخبراء أن يشارك في مناسبة تنظمها منظمة أخرى، بناء على دعوة منه، وبمشاركة دولة بعينها. وشملت المناسبات التي نظمت بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية دعوات لحضور المناسبات التي يستضيفها مركز هنري ل. ستيمسون. واختتم كلامه بالقول إنه من خلال الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، اضطلع فريق الخبراء بقدر لا بأس به من التواصل مع البرلمانيين، بما في ذلك من خلال المشاركة في مناسبة كبيرة جدا لبرلمانيين جزر المحيط الهادئ، عقدت في ويلينغتون في عام 2019.

71 – *وتولى السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) رئاسة الجلسة.*

72 – **السيدة ألبريخت** (خبيرة): قالت إنه يجب على الدول أن تشرك دوائر الصناعة بوصفها جهة فاعلة أساسية من أجل تنفيذ القرار 1540 (2004) تنفيذا فعالا. ففي ذلك القرار، دعا المجلس جميع الدول إلى رسم السبل الملائمة للعمل مع دوائر الصناعة وإعلامها بالالتزامات الواقعة عليها، بينما شَجَّع في القرار 1977 (2011) اللجنة

على أن تستعين أيضا، وفقا لتقديرها، بالخبرة المتوفرة في هذا المجال، بما في ذلك خبرة المجتمع المدني والقطاع الخاص، بموافقة الدولة، حسب الاقتضاء.

73 - وأشارت إلى أنه من خلال عملية فيسبادن التي بدأتها ألمانيا، بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح، أنشئ منبر لتيسير الحوار بين الحكومات وممثلي دوائر الصناعة واللجنة. ولا يراد من عملية فيسبادن أن يستعاض بها عن عملية اتصال الدول الأعضاء بدوائر الصناعة، وهو ما يشكل التزاماً، وإنما أن تكون مكمِّلةً لها. والحوار بين هذه الجهات الفاعلة الثلاث مهم جدا لتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الفعالة. وقد وجدت الدول الأعضاء ذلك مفيدا جدا. وذكرت أنه منذ عام 2012، عُقدت ستة مؤتمرات عالمية. وبالنظر إلى أن النهج الإقليمية هامة جدا أيضا للتنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004)، فقد تقرر توسيع نطاق الحوار ليشمل الصعيد الإقليمي. وقد عقد حتى الآن ما مجموعه خمسة مؤتمرات إقليمية. وقالت إنه بسبب الجائحة، لم تعقد أي مؤتمرات خلال العامين الماضيين، لأن من المهم أن تعقد هذه المؤتمرات بالحضور الشخصي. غير أنها على يقين من أن العملية ستستمر. واختتمت كلامها بالقول إنه يمكن أيضا النظر في إنشاء منبر مماثل للتواصل مع الأوساط الأكاديمية.

74 - **السيد برووير** (منسق فريق الخبراء): قال إن جهات الاتصال تؤدي دورا هاما في الاتصال بين اللجنة والدول الأعضاء. ولم تقدم القرارات أي توجيه بشأن دور أو مهام جهات الاتصال، وهو أمر قد يكون من اختصاص اللجنة النظر فيه. وخلال الدورات التدريبية، أعربت جهات الاتصال في كثير من الأحيان عن رغبتها في البقاء على اتصال. وقال إنه من الممكن ربما توجيه الخبراء، في إطار برنامج عمل مقبل، إلى إعداد معلومات مستكملة عن أنشطة اللجنة المتعلقة تحديدا بجهات الاتصال.

75 - **السيد بارونين** (خبير): قال إن فريق الخبراء أعد، فيما يتعلق بالتنفيذ، تحليلا واسعا ومفصلا وموضوعيا لمسائل التنفيذ، يضم 78 فقرة و 23 شكلا. وأعرب عن أمله في أن يكون عمل فريق الخبراء بمثابة أساس للتقرير الأعم الذي ستعده اللجنة كجزء من عملية الاستعراض الشامل.

76 - **السيد ماشكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الشفافية مسألة هامة ولكنها ثانوية بالنسبة للتنفيذ. فالغرض من الشفافية ينبغي أن يقتصر على شرح ما تم تنفيذه. وينبغي للجنة أن تكون شفافة قبل كل شيء تجاه الدول الأعضاء، التي تشارك سلطاتها التنفيذية في تنفيذ القرار 1540 (2004) على الصعيد الوطني. وقال إن الشفافية تجاه المجتمع الدولي، بما في ذلك الطلاب، تمثل أولوية أدنى ولا تكتسي أي أهمية فيما يخص تنفيذ القرار. ومن شأن تعزيز الشفافية تجاه الدول الأعضاء أن يمكنها من فهم عمل اللجنة وآثاره على تنفيذها للقرار فهما أفضل، بما في ذلك إمكانيات التعاون والمساعدة. وأشار في هذا الصدد إلى أنه ينبغي أن يصبح عمل اللجنة أكثر شفافية، بما في ذلك عن طريق دعوة البلدان المهتمة بالأمر إلى حضور اجتماعات اللجنة. وينبغي ألا تعقد هذه الاجتماعات خلف أبواب مغلقة إلا نادرا. ولا يخشى أعضاء اللجنة من أن تطَّلع بلدان أخرى على مواقفهم الوطنية أو تفاصيل كيفية عملهم مع الإطار المتعدد الأطراف، وقد يساعد حضور الاجتماعات غير الأعضاء على فهم الصورة كاملة. وخلص إلى أن جميع جهود الشفافية ينبغي أن تسترشد بهدف التنفيذ وأن تدعمه.

77 - ومضى قائلا إنه ينبغي للجنة أن تركز أكثر على عقد مناسبات التوعية الخاصة بها وتعزيز جدول أعمالها الخاص، بدلا من المشاركة في أنواع أخرى من المناسبات، مثل تلك التي ينظمها مركز هنري ل. ستيمسون أو منظمات دولية أخرى. وأحيانا، ينشأ خلاف داخل اللجنة بشأن ما إذا كان ينبغي لها أن تشارك في مناسبة معينة أم لا، ويكون من الصعب فهم الغرض من المشاركة وأثرها فيما يتعلق بالقرار 1540 (2004). ولهذا السبب، ينبغي إدراج برنامج للمناسبات في عمليات التخطيط التي تقوم بها اللجنة بحيث يمكن إجراء استعراض للمسائل التي تغطيها المناسبات والنتائج التي تتمخض عنها في نهاية كل سنة أو كجزء من الاستعراض الشامل. وذكر أنه من الصعب تبرير إرسال خبراء إلى الخارج لغرض وحيد هو شرح طبيعة القرار 1540 (2004). وكلما شارك في مناسبة ما أعضاء في فريق الخبراء - أو أعضاء في اللجنة، يفترض فيهم أن يشاركوا بشكل مباشر في مناسبات التوعية - ينبغي أن تكون مشاركتهم نشطة وأن تنطوي على نقل معارفهم المتخصصة وتبادلها في المنتديات المتعددة الأطراف.

78 - وقال إن أولويته فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي تتمثل مرة أخرى في تنفيذ القرار 1540 (2004). وينبغي أن تكون جهات الاتصال هي الفئة المستهدفة الرئيسية. وأشار إلى أن مسألة جهات الاتصال محيرة إلى حد ما، نظرا لوجود خلاف بشأن ماهية جهات الاتصال بالضبط: أي ما إذا كانت هذه الهيئات، مثلاً، هيئات وطنية مشتركة بين الوكالات أم مجرد جهات تتلقى الرسائل. وفي الاتحاد الروسي، تلقت وزارة الخارجية معلومات وأحالتها إلى الوزارات والوكالات المختصة حسب الاقتضاء. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده بأنه

ينبغي لكل دولة أن تحدد دور جهة الاتصال التابعة لها؛ ولم يؤذن للجنة بأن تقرر نيابة عن أي دولة ما إذا كان ينبغي أن تكون جهة الاتصال آلية للتعاون المشترك بين الوكالات أم مجرد صندوق بريد. فأنشطة التوعية ينبغي تكييفها؛ وينبغي أن تهدف إلى شرح أنشطة اللجنة ولا ينبغي أن تحجم عن معالجة المسائل الصعبة.

79 - وأردف قائلا، فيما يتعلق بعمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا، إن اليابان والولايات المتحدة قامتا بإعداد بعض الوثائق الجيدة للغاية بشأن عمليات النقل غير المادي للتكنولوجيا في سياق ترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام. وعلى الرغم من أن ترتيب فاسنار يتناول الأسلحة التقليدية، فإنه وثيق الصلة بمهمة تنفيذ القرار 1540 (2004). وقد تم تنسيق أفضل الممارسات في إطار ترتيب فاسنار والاتفاق عليها من قبل 42 بلدا. ومن ثم، فهي ليست مجرد ممارسات وطنية فضلى، وإن كانت هذه الممارسات لا تخلو من فائدة أيضا، بل هي أفضل الممارسات المعدة في إطار نظام لمراقبة الصادرات يمكن أن يساعد البلدان على العمل استنادا إلى قوائم مراقبة الصادرات. ومعظم المسائل التي أثارتها المنظمات غير الحكومية أثناء الاستعراض، مثل برامج امتثال دوائر الصناعة، تجري مناقشتها بالفعل في إطار نظم مراقبة الصادرات. فعلى سبيل المثال، أعدت اليابان وثيقة تحدد أفضل الممارسات لبرامج امتثال دوائر الصناعة. وينبغي ببساطة اتباع أفضل الممارسات المتفق عليها في إطار ترتيب فاسنار، التي تعكس نُهُجا مشتركة إزاء هذه المسألة. وتبين هذه الشفافية للبلدان كيفية التعامل مع الفروق الدقيقة التي تنطوي عليها مختلف أحكام القرار 1540 (2004).

80 - وقال إنه لا يوافق على الصياغة الواردة في القرار 2325 (2016)، التي تذكر البرلمانيين بعد المنظمات غير الحكومية. فالبرلمانيون مستقلون ويشكلون أحد فروع الحكومة الثلاثة، ومن ثم ينبغي إيلاؤهم الاحترام الواجب. وينبغي أن تعكس صياغة القرار المتعلق بولاية اللجنة المقبلة مركزهم على النحو الواجب. وفيما يتعلق بالاتصال بدوائر الصناعة، قال إن وفد بلده يفضل العمل على الصعيد الوطني. وقال إن حكومة بلده تعرف قطاعها الصناعي أكثر من أي جهة أخرى، ولا تريد تدخلا خارجيا في هذا الأمر. ولا بد لدوائر الصناعة أن تمتثل بشكل صارم للقوانين الوطنية المتعلقة بمراقبة الصادرات، وثمة آثار جنائية تترتب على انتهاك هذه الأحكام. ويعمل الاتحاد الروسي من خلال وكالته لمراقبة الصادرات على الصعيد الإقليمي للمساعدة في ضمان امتثال دوائر الصناعة لقوانين مراقبة الصادرات، مع مراعاة القرار 1540 (2004) وقوائم جزاءات الأمم المتحدة.

81 - وأضاف أن مسألة الاتصال بالأوساط الأكاديمية، ولا سيما فيما يتعلق بمنع النقل غير المادي للتكنولوجيا، قد نوقشت في كثير من الأحيان في إطار نظم مراقبة الصادرات، وقد وُضعت بالفعل ممارسات في هذا الصدد. وفي حين أن القانون الروسي لا يميز بين الصادرات المادية وعمليات النقل غير المادي، قد يكون الوضع مختلفا في بلدان أخرى. ولذلك يمكن تبادل التجارب والخبرات الوطنية المتعلقة بضوابط التصدير مع البلدان الأخرى. ويمثل خطر أن تصبح التكنولوجيات الجديدة مزدوجة الاستخدام تحديا كبيرا، لأن دوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية تطور تكنولوجيات جديدة دون معرفة كيفية استخدامها. وتعالج الدول هذه المسألة على الصعيد الوطني، وفقا لخبراتها وأنظمتها وبالاشتراك مع دوائر الأعمال.

82 - وقال إن اللجنة يمكنها أن تجمع المعلومات عن الممارسات القائمة، مثل القوانين النموذجية المتعلقة بضوابط التصدير، في قاعدة بيانات، وأن تضعها، عند الاقتضاء، على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت لتمكين البلدان الأخرى من الاستفادة منها. ودعا المشاركين إلى الاستفادة على نحو أكثر فعالية من هذه التجربة. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها لجهود الشفافية التي تستهدف الدول الأعضاء تحديدا أن تمكن الهيئات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ القرار من الاستفادة من الخبرة المتراكمة للدول من أجل تعزيز تنفيذ القرار 1540 (2004) على الصعيد الوطني.

83 - **السيد كاستيلو** (المملكة المتحدة): قال إنه نظرا للحاجة الحيوية إلى مواكبة التهديدات والشواغل المطروحة، يقترح وفد بلده تحديث نموذج المصفوفة ليشمل مجموعة أكثر تفصيلا من المقاييس التي يمكن للبلدان أن تبلغ على أساسها عن امتثالها للقرار 1540 (2004) في مجال تمويل الانتشار. ومن الناحية المثالية، تسترشد المجموعة الموسعة من مقاييس الإبلاغ بمختلف العناصر المدرجة في تعريف تمويل الانتشار بموجب القرار أو بالأنماط المحددة من خلال تقييم اللجنة لدراسات الحالات الإفرادية لتمويل الانتشار. وبدلا من ذلك، أو بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة في تكييف بعض معايير التقييم الخاصة بفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويمكن أن يشمل ذلك مطالبة البلدان بالنظر فيما إذا كانت قادرة على تقييم مدى تعرضها لمخاطر تمويل الانتشار في سياق القرار 1540 (2004)؛ وما إذا كانت لديها آليات فعالة للتعاون والتنسيق على الصعيد المحلي

من أجل تنفيذ القرار؛ وما إذا كانت لديها الأحكام القانونية اللازمة لتحديد الأصول المرتبطة بتمويل الانتشار ومنع الوصول إليها على نحو فعال. ومن أوجه التقدم البنّاء الأخرى التي يمكن إحرازها توسيع ولاية اللجنة لتمكينها من التحقق من التقارير القطرية وتقديم تعليقات بشأنها. وأخيرا، قال إن وفد بلده سيشجع الدول على أن تتبادل بنشاط أفضل الممارسات والخبرات في مجال تنفيذ القرار 1540 (2004).

84 - **السيد بيري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يوافق على أن من المهم بالنسبة للدول وفروعها التنفيذية أن تتاح لها إمكانية الوصول إلى أي وثائق تعتبرها اللجنة مفيدة للدول التي يهمها التوصل إلى فهم أفضل لمجالات الساعة التي تستدعي اهتمامها، بما في ذلك التجارة الاستراتيجية أو ضوابط التصدير. وشجع جميع أعضاء اللجنة على أن يكونوا أكثر نشاطا في دعم عمل اللجنة في هذا الصدد. واستدرك قائلا إن من المهم الاعتراف بأن قدرات الدول في مجال الحوكمة ليست كافية للتصدي لكامل نطاق التحديات التي تواجهها في مجال التنفيذ. ولهذا السبب، تشجع الولايات المتحدة أعضاء المجتمع المدني المطلعين على العمل كموظفين إضافيين للإعلام والتدريب في القضية العامة المتمثلة في دعم تنفيذ القرار 1540 (2004)، إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية.

85 - وتابع قائلا إن هناك بعض الخلاف بين أعضاء اللجنة حول ما إذا كان من المناسب إنشاء شبكة أوسع. وقال إنه ليس على علم بأي شكاوى من الدول الأعضاء بشأن المسألة البالغة الأهمية التي أثارها ممثل الاتحاد الروسي، وهي محاولات اللجنة أو المجتمع الدولي توجيه التنفيذ الوطني. ولدى وفدي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة أفكار مختلفة بشأن ما يعنيه المساس بسيادة الدول. وهذه الاختلافات ليست تافهة عندما يتعلق الأمر بتدابير تحقيق الشفافية التي تتخذها اللجنة فيما يتعلق بالدول. وقد تم اختصار مختلف التقارير الفصلية والتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن نتيجة لهذا التباين في التفسير. وقد أعرب الوفدان عن اختلافات في الرأي بشأن ما إذا كانت بعض المعلومات الواردة في المشروعين الأوليين قد تكون مفيدة لدول أخرى. وقال إنه يدرك الآن أن أحد الشواغل ربما يكون أن الجمهور المستهدف من هذه الوثائق ليس الدول فحسب، بل جميع أصحاب المصلحة. وهي نقطة شائكة، وسيحاول أعضاء اللجنة تجاوزها. وقال إنه يشعر بالتشجيع لسماع أنه في حين أن اللجنة لا تستطيع بالضرورة أن تؤيد الوثائق الرئيسية لنظم مراقبة الصادرات والمنظمات المتعددة الأطراف، فإنها يمكن أن تُطلع الدول على وجودها، لأن العثور على الموارد يمثل في الواقع تحديا للعديد من الدول.

86 - **السيد ماشكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه من باب توضيح الشواغل التي أعرب عنها وفد بلده، يود أن يستشهد بالفقرة 322 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز: "... أكد رؤساء الدول والحكومات الحاجة إلى التأكد من أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن لا يقوِّض ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات المتعددة الأطراف الحالية بشأن أسلحة الدمار الشامل، وكذلك المنظمات المنشأة في هذا الشأن، فضلاً عن دور الجمعية العامة. وحذروا أيضاً من استمرار ممارسة مجلس الأمن في استخدام سلطته لتحديد المتطلبات التشريعية على الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد شدَّدوا على أهمية مسألة حصول أطراف من غير الدول على أسلحة دمار شامل وضرورة بحثها في الجمعية العامة بطريقة شاملة، مع أخذ آراء جميع الدول في الاعتبار".

87 - وخلص من ثم إلى أنه للحفاظ على روح التعاون، سيكون من الضروري العمل على الأساس القائم، وينبغي للجنة أن تتوخى الحذر إزاء ردود الفعل المحتملة على أي خطوات قد تتخذها. وتسعى اللجنة جاهدة إلى الحد من الضرر الناجم عن كون القرار 1540 (2004) لم يكن نتيجة مفاوضات مفتوحة، بل نتيجة لمفاوضات داخل مجلس الأمن. وقال إنها تجربة فريدة من نوعها في هذا الصدد، وإن وفد بلده مهتم بالحفاظ على تلك التجربة ومستقبل القرار. وإلا فإن الدول سترفض القرار، وسيتوقف العمل القائم عليه. وهذا هو الخيار الأسوأ، وهو يفضل تجنبه.

اختتام الاستعراض

88 - **الرئيس**: قال إن القرار 1540 (2004) والنظام الذي أنشئ منذ اتخاذه أداتان قيمتان ومهمتان لضمان السلم والأمن الدوليين. وأضاف أن التهديد الذي تشكله الجهات من غير الدول والجماعات الإرهابية لم يتضاءل ويمثل خطرا حقيقيا.

89 - وذكر أن البيانات التي أدلي بها خلال الاستعراض الشامل قد كشفت عن عدد كبير من نقاط الالتقاء. وقد قدمت حجج بشأن مسائل تتطلب مزيدا من المناقشة أو يمكن تناولها بالتوازي مع الأنشطة المضطلع بها بموجب القرار.

90 - وأشار إلى أنه قد ذكر مرارا وتكرارا أن آلية المساعدة هي أحد أفضل جوانب عمل اللجنة. ومع ذلك، فإن العملية تحتاج إلى تنقيح مستمر إذا أريد لها أن تلبي توقعات الدول الأعضاء. وقد قدمت عدة مقترحات محددة، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار. وأعربت بعض الدول

عن رغبتها في مزيد من التفاعل المباشـــر مع اللجنة وفريق الخبراء، أو مع دول أخرى فيما يتعلق بالمساعدة. وقال إنه يفهم أن هذه الطلبات تشير إلى الاتصال الرسمي وغير الرسمي على السواء، وأن الاتصال غير الرسمي ينطوي على إمكانية كبيرة لتقديم إيضاحات بشأن الطلبات الرسمية المقدمة إلى اللجنة.

91 - ومضـى قائلا إن المناقشـات المواضـيعية قد أتاحت الفرصـة لإثراء التفاعل بين المندوبين وفريق الخبراء. ورأى أن هذه الصـــيغة قد نجحت بشـــكل جيد فيما يبدو، إلا أنه لا يزال هناك مجال لمواصـــلة تحســـينها. وقد أثيرت بالفعل بعض النقاط في الاســـتعراض الشـــامل الســـابق، في حين أن بعض النقاط الأخرى لا تزال جديدة أو عُرضـــت من منظور جديد. وسوف ينعكس الكثير منها في الخطوات التي ستتخذ خلال الأشهر المقبلة.

92 - وقال إن اللجنة ســـتقوم بصـــياغة تقرير عن الاســـتعراض الشـــامل، وإنها تروم تقديمه إلى مجلس الأمن قرب نهاية عام 2022. وأعرب عن أمله في أن يســهل التقرير المفاوضـــات بشـــأن اتخاذ قرار جديد، حيث كان من المقرر أن تنتهي ولاية اللجنة في 30 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2022.

93 - وأوضـــح أن الأنشـــطة الجانبية عنصـــر هام مكمِّل للمداولات الرسـمية والمشـاورات المفتوحة. واختتم كلامه قائلا إن الآراء والمقترحات التي قدمتها المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني حسـنة التوقيت وهامة، وأن تجربة هذه المنظمات أتاحت إجراء تقييم أفضـــل لأثر النظام المنشأ بموجب القرار 1540 (2004) على التنفيذ اليومي للقرار.

رُفعت الجلسة الساعة 12:50.